ممثلي التنظيمات القائمة هو بالنهاية شكل آخر وجديد من التنظيم لا يقلل من شأن الأحزاب بل ينهي احتكارها فقط، وينقل تلك الفعاليات إلى جانبها، بدلاً من الانزواء في الصفوف الخلفية، ويمنحها حق المشاركة في الفعل السياسي، ويعمل على توسيع وتنويع البنية المجتمعية للحركة الكردية، بدلاً من اقتصارها على البنى الحزبية فقط رغم تضحياتها الثمينة.

كما أننا بنفس الوقت، لا نقلل أيضاً من أهمية الإطارات الحزبية التي تؤطر وتوحد نضالات منتسبيها، لكنها تشكل بالنهاية مرجعية لعدد من الأحزاب التي تبقى أحيانا أسيرة لبرامجها أو شعاراتها التي قد تكون موضوعة لغايات حزبية بحتة، قد تتباين مع المصلحة العامة. ثم أن تجربة مثل تلك الإطارات لم يكتب لها دائما النجاح المطلوب، حيث تفككت بعضها حتى دون إعلان رسمي، لكنها ظلت على الدوام تشكل مجرد تحالفات مرحلية تخدم أهدافا حزبية تنتهي بانتهائها، وتترك وراءها المزيد من الإحباط والتشكيك في مصداقية العمل المشترك الذي يشكل التشتت سمته الأساسية، ويستمد هذا التشتت أحد أسبابه من عقلية الاحتكار الحزبي للعمل السياسي، لان التجربة أثبتت أن هناك العديد من الكوادر التي لم تعد قادرة على مواصلة عملها داخل أحزابها، كان بإمكانها العمل داخل مؤسسات تخضع للمرجعية الكردية، بدلاً من تورطها في بناء أحزاب منشقة، ترى فيها وسائل وحيدة لمتابعة نضالها السياسي .

ومن هنا، فإن البحث عن إمكانية المرجعية المنشودة، لا يستمد ضروراته فقط، من توحيد وشرعية مركز القرار الوطني الكردي، بل كذلك من ضرورة وضع حد لحالة التشتت، التي ستبقى مفتوحة طالما بقيت الأحزاب هدفاً بحد ذاتها بدلاً من أن تكون وسائل نضالية تعمل على تنظيم المجتمع ككل بما في ذلك تنظيم أعضائها، خاصة بعد أن تصاعدت الأصوات في الآونة الأخيرة من جانب فعاليات مجتمعية واسعة، تبدي استعدادها للمشاركة في إنجاز مهام الحركة، وتطالب بإنهاء حالة الاحتكار والانتقال من خلف هذه الأحزاب إلى جانبها، بعد أن عجزت التجربة الحزبية عن استيعابها ..وهو ما يدعو من جديد لدعوة المجلس السياسي وغيره لحوار مسؤول حول إمكانية تشكيل لجنة تحضيرية للمؤتمر الوطني الكردي المنشود، الذي تجمع الحركة على عقده، وينتظر المجتمع انعقاده، لكن لا تزال تنقصه الإرادة الواعية.

الإخوة أعضاء المجلس السياسي الكردي المحترمون

تحية النضال والعمل، وبعد.

بمناسبة إعلان مجلسكم السياسي الكريم، الذي يضم تسعة أحزاب كردية ، والتي تجمعنا بها قضية مشتركة تهم شعبنا الكردي المضطهد ، وتتطلب منا جميعاً البحث عن أفضل السبل اللازمة لتوحيد وتنظيم طاقاته، فإن توجهكم الذي أشرتم إليه في بيان الإعلان ، نحو التحضير لمؤتمر وطني كردي بمشاركة الفعاليات المجتمعية المستقلة ، يخلق لدينا في المجلس العام للتحالف الديمقراطي الكردي شعوراً بإمكانية التعاون والعمل معاً لتشكيل لجنة تحضيرية للوصول إلى المؤتمر الوطني الكردي، و بناء المرجعية الكردية المنشودة .

مع فائق الاحترام والتقدير.

في ٢٠١٠/١/٢٢

المجلس العام للتحالف الديمقراطي الكردي في سوريا

.....

محكمة النقض

ترفض الطعن المقدم من

هيئة الدفاع عن الناشط الحقوقي السوري هيثم المالح

علم المرصد السوري لحقوق الإنسان ان محكمة النقض السورية رفضت يوم الأحد ٢٠١٠/١/٣١ الطعن المقدم من قبل هيئة الدفاع عن الناشط الحقوقي السوري المحامي هيثم المالح وصدقت القرار الصادر عن قاضي التحقيق العسكري الأول بدمشق في ٢٠٠٩/١١/٣ والذي قضى باتهام المحامي هيثم المالح بجناية "نشر أنباء كاذبة من شأنها أن توهن نفسية الأمة" سندا للمادة ٢٨٦ من قانون العقوبات السوري والظن عليه بجرم ذم إدارة ،وسوف تحدد جلسة لمحاكمته أمام محكمة الجنايات العسكرية في وقت لاحق.

جدير بالذكر ان جهاز امني سوري كان قد اعتقل المحامي هيثم المالح في ٢٠٠٩/١٠/١٤ وأحاله في ٢٠٠٩/١٠/٢٧ إلى النيابة العسكرية التي استجوبته حول عدد من اللقاءات الإعلامية ومجموعة من المقالات التي كتبها ،والمالح من مواليد دمشق ١٩٣١ حاصل على إجازة في القانون، ودبلوم القانون الدولي العام، بدأ عمله كمحام عام ١٩٥٧،اعتقل لمدة ٦ سنوات بين عامي ١٩٨٠ - ١٩٨٦ مع أعداد من النقابيين والناشطين السياسيين والمعارضين بسبب مطالبته بإصلاحات دستورية ،ساهم في تأسيس الجمعية السورية لحقوق الإنسان.

إن المرصد السوري لحقوق الإنسان يطالب الحكومة السورية بالإفراج الفوري وغير المشروط عن الناشط الحقوقي السوري هيثم المالح وعن جميع معتقلي الرأي والضمير في السجون السورية ويعتبر المرصد ان كل ما قام به المحامي هيثم المالح لا يتعدى حرية الرأي التي كفلها الدستور السوري و المعاهدات والمواثيق الدولية التي صادقت عليها سورية.

٢٠١٠/٢/٢

المرصد السوري لحقوق الإنسان